

Distr.: General
17 June 2008
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) التي طلب إلى فيها المجلس أن أوفيه كل ٣٠ يوما بتقرير عن حالة الترتيبات المالية واللوجستية والإدارية الخاصة بالعملية وعن مدى ما أحرزته العملية من تقدم صوب تحقيق قدراتها التشغيلية بالكامل. ويغطي التقرير التطورات الهامة التي تخللت شهر أيار/مايو ٢٠٠٨، مما يشمل تطورات الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور. ويتضمن أيضا معلومات حديثة عن العملية السياسية المتصلة بدارفور.

ثانيا - الحالة الأمنية

٢ - تدهورت الحالة الأمنية في جميع أرجاء دارفور وفي أنحاء أخرى من السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن مظاهر ذلك التدهور هجوم شنته حركة العدل والمساواة في ١٠ أيار/مايو على أم درمان المتاخمة للخرطوم وأثار انزعاجا بالغا. وكانت حكومة السودان قد أبلغت الدوائر الدبلوماسية في الخرطوم، في ٩ أيار/مايو، بأن الحركة الآنفة الذكر تتقدم في نحو ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مركبة من شمال دارفور في اتجاه مدينة الأبيض في شمال كردفان بهدف مهاجمة العاصمة. وغداة ذلك، اندلع القتال في أم درمان بين القوات الحكومية ومقاتلي حركة العدل والمساواة. وأفادت التقارير بأن عدد مركبات الحركة في أم درمان تراوح بين ٨٠ و ٣٠٠ مركبة. وذكرت وسائل الإعلام والمصادر المحلية أن عناصر من تلك الحركة استولت بالقوة على مركز الشرطة في أم درمان وقتلت ٦ من ضباط الشرطة. وبعد يوم من المناوشات، أبعدت القوات الحكومية مقاتلي حركة العدل والمساواة عن أم درمان.



وأعلنت الحكومة عن تدمير ما بين ٢٠ إلى ٣٠ من مركبات الحركة والقبض على ٢٠٠ من أفرادها خلال الأزمة.

٣ - وفي يوم الهجوم، كان سلفا كير، نائب الرئيس، يباشر مهام الرئيس بالإنابة، وقد أدان بشدة، بصفته تلك، العمل الذي أقدمت عليه حركة العدل والمساواة. وفرضت الحكومة، أيضا، في ١٠ أيار/مايو، حظر التجول في أم درمان والخرطوم. وفي ١١ أيار/مايو، رفع حظر التجول في الخرطوم ولكنه ظل ساريا في أم درمان حتى ١٢ أيار/مايو، حيث داهمت القوات الحكومية المنازل بحثا عن الأسلحة ومقاتلي الحركة. وفي ١٢ أيار/مايو، أُلقي القبض على حسن الترابي، رئيس حزب المؤتمر الشعبي، هو وعدة أعضاء آخرين من حزبه. وقد أطلق سراحه في اليوم نفسه بعد استجوابه عن الهجوم.

٤ - واتهمت حكومة السودان تشاد بدعم الهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة، وأعلن الرئيس عمر البشير في تلفزيون الدولة يوم ١٠ أيار/مايو أن السودان قطع العلاقات الدبلوماسية مع تشاد. وأصدرت حكومة تشاد، في ١١ أيار/مايو بيانا نفت فيه أن لها أي دخل بتلك الأحداث، وفي ١٢ أيار/مايو أعلنت إغلاق حدودها مع السودان. وقاطع السودان اجتماعا لفريق الاتصال الذي يؤيد تنفيذ اتفاق دكار، كان مقررا عقده في طرابلس في يومي ١٢ و ١٣ أيار/مايو. ومع ذلك، أصدرت الدول الذي حضرته (إريتريا، وتشاد، والجمهورية العربية الليبية، والسنغال، والكونغو) في ١٢ أيار/مايو بيانا تناشد فيه جميع الأطراف ضبط النفس.

٥ - وفي أعقاب هجوم ١٠ أيار/مايو، أفادت العملية المختلطة بوجود تحركات لأفراد الحركة أنفة الذكر في جميع أنحاء دارفور، وصلت في إطارها ١٩ من مركبات الحركة إلى الضعين (١٣٠ كيلو مترا شرق نيالا في جنوب دارفور) وتحركت ٢٧ مركبة إضافية من مركبات الحركة من منطقة دار السلام (على بعد ٨٠ كيلو مترا جنوب شرق الفاشر) إلى دبة توغا (على بعد ٢٠ كيلو مترا غرب مليط) في شمال دارفور، وذلك يومي ١٢ و ١٣ أيار/مايو.

٦ - وفي ١٥ أيار/مايو، أصدرت الحكومة مرسوما يحمل الأحرف الأولى من اسم ميني ميناوي وتوقيعه، يقضي بإنشاء لجنة "لإزالة الآثار السلبية التي خلفها هجوم أم درمان على المدنيين في دارفور، وذلك بالتعاون مع الهيئات القانونية والأمنية على الصعيدين الاتحادي والحكومي". ومع استمرار مطاردة الحكومة لعناصر الحركة في دارفور، أُلقت أجهزة الأمن والاستخبارات الوطنية والسودانية، حسبما أفادت به التقارير، القبض في أواخر أيار/مايو على ما لا يقل عن ١١ مدنيا في الجنيينة ومخيمات المشردين داخليا المحيطة بها. ومن بين

المقبوض عليهم، محامي وحارس أمن يعمل في منظمة غير حكومية دولية وأربعة مشردين داخليا، اثنتان منهم إناث واثنتان ذكور.

٧ - وفي الوقت نفسه، استمرت المصادمات الخطيرة بين المجموعات القبلية وبين حركات التمرد وبين حركات التمرد والحكومة والقوات التابعة لها. وفي ٨ و ١٥ أيار/مايو، نشب القتال بين مجموعتي الزغاوة والبرقط في جنوب شرق نبالا، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٧ أشخاص. وفي ١٥ و ١٩ أيار/مايو، اندلع القتال، في كفود (٦٠ كيلو مترا شمال شرق الفاشر، شمالي دارفور)، بين فصيلي ميني ميناوي والإرادة الحرة من جيش تحرير السودان. ولقي، حسبما تردد، ٥ من مقاتلي جناح ميني ميناوي و ١٣ مدنيا مصرعهم. وفي ٢١ أيار/مايو، هاجم أفراد من مليشيا الجنجويد بالقرب من سوق كبكبية في شمال دارفور مركبة تقل جنود من جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي، مما أسفر عن مصرع أحد هؤلاء الجنود. وفي تطور آخر مثير للانزعاج، أعرب فصيل الوحدة من جيش تحرير السودان عن تأييده للهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة على أم درمان وهدد علنا، في ٢٦ أيار/مايو، بشن هجمات على الخرطوم.

٨ - وأفادت التقارير بأن جماعات المعارضة التشادية المسلحة بدأت تحشد قواتها على امتداد الحدود بين تشاد والسودان، بالقرب من بلدة فوروبرانغا. وفي ١٦ أيار/مايو، أفادت وسائل الإعلام الدولي بأن هيلكوبتر تابعة للجيش التشادي أطلقت صواريخ داخل السودان. وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيار/مايو، تلقت العملية المختلطة تقارير من هابيلة وغوکار وبيديا في غرب دارفور تفيد بوقوع انفجارات وإطلاق نيران المدفعية.

٩ - وتوالت الزيادة في أعمال قطع الطرق خلال الفترة المشمولة بالتقرير التي شهدت هجمات على العملية المختلطة والأفراد العاملين في مجال الشؤون الإنسانية. وجرى اختطاف ما مجموعه ٢٠ مركبة من المركبات المخصصة للمساعدات الإنسانية، من بينها ٩ شاحنات مؤجرة لبرنامج الأغذية العالمي. وجرح اثنان من العاملين في مجال تقديم المعونة نتيجة لحوادث اختطاف السيارات، واختطف ١٥ من العاملين في مجال تقديم المعونة ونُهبت ثلاث قوافل من قوافل المعونات الإنسانية وتم اقتحام مجتمعات خمس من الوكالات الإنسانية. وفي ٢١ أيار/مايو، هاجم ٥٠ مسلحا أربعة أفراد عسكريين تابعين للعملية المختلطة بالقرب من مقر القطاع الغربي في الجنينة. واستولى المهاجمون على ٣ بنادق من طراز AK-47 و ١٨٠ طلقة ذخيرة و ٧ هواتف نقالة. وفي تطور مؤسف آخر، عُثر في ٢٨ أيار/مايو، على مستشار شرطة من أوغندا تابع للعملية المختلطة مقتولا بالرصاص في سيارته على جانب

الطريق بين الفاشر وزمزم في شمال دارفور. وتباشر حكومة السودان والعملية المختلطة التحقيق في الحادث.

١٠ - وكما ذكرت في تقريرى السابق (S/2008/304)، اختُطفَت في ٢٩ نيسان/أبريل شاحنتان تابعتان للعملية المختلطة محملتان بإمدادات غذائية مرسلّة من برنامج الأغذية العالمي ومعدات مملوكة لوحدة العملية المختلطة، من بينها ذخيرة، وذلك بالقرب من الضعين. وعلى الرغم من جهود الحكومة والعملية المختلطة، لم يُستدل على مكان الشاحنة المحملة بالمعدات. وما زالت العملية المختلطة تبحث عن المركبة المفقودة، وقد شكلت مجلسا للتحقيق في الحادث. كما أنها تعكف، في ظل التعاون مع الأمم المتحدة في السودان والتشاور مع الحكومة، على وضع تدابير لتأمين حركة القوافل من الأبيض إلى دارفور وفي جميع أنحاء ذلك الإقليم.

ثالثا - الحالة الإنسانية

١١ - في شهر أيار/مايو وحده، ناهز عدد من شُردوا بسبب القتال وانعدام الأمن ٤٠ ٠٠٠ شخص. وبلغ عدد المشردين في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٨ ما مجموعه ١٩ ٠٠٠ شخص. وظل ما يقرب من ١٧ ١٠٠ من العاملين في مجال تقديم المعونة في دارفور يمدون يد المساعدة إلى من يحتاجونها، لكن تعطيل حركة القوافل في شمال دارفور بعد الهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة في ١٠ أيار/مايو أدى إلى تقلص إمكانيات وصول المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء الولاية. وقد ظل أيضا ممر غرب دارفور الشمالي مغلقا في وجه وكالات المساعدة الإنسانية بسبب انعدام الأمن. وتيسيرا للحوار بين السلطات الحكومية والعاملين في مجال تقديم المعونة بشأن المسائل المتصلة بإمكانيات وصول المساعدات الإنسانية، قامت اللجنة التقنية التي تدعم تنفيذ البيان المشترك الصادر في آذار/مارس ٢٠٠٧ بشأن تيسير الأنشطة الإنسانية في دارفور بإيفاد أفرقة تضم ممثلين عن الأمم المتحدة والحكومة والمنظمات غير الحكومية إلى الجنينة في ٥ و ٦ أيار/مايو، وإلى الفاشر في ١٠ و ١٢ أيار/مايو.

١٢ - وما زالت الاعتداءات الجنسية وغيرها من أشكال العنف الجنساني شائعة في دارفور. وقد وثقت العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١١ واقعة اغتصاب واعتداء جنسي بأشكال أخرى.

رابعاً - قوام العملية المختلطة

١٣ - في ٢٩ أيار/مايو، كان مجموع قوام العملية المختلطة من الأفراد النظاميين ٧ ٧٥٤ من الأفراد و ٣٣٨ من ضباط الأركان العسكريين و ١٥٤ مراقبا عسكريا و ١ ٦٦٩ ضابط شرطة ووحدة شرطة مشكلة من ١٤٠ فردا. وانضم إلى العملية خلال ذلك الشهر ما مجموعه ١٣٥ فردا عسكريا من مصر.

١٤ - أما عن التعيينات في الوظائف المدنية، فقد تم شغل ١ ٦٦٧ وظيفة من الوظائف المأذون بها وعددها ٥ ٥٦٩ وظيفة (وهو ما يمثل ٣٠ في المائة من القوام الكامل). وقد تم نشر ٤٧٥ موظفا دوليا و ١ ٠٣٨ موظفا وطنيا و ١٥٤ من متطوعي الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد لدى العملية المختلطة ٧٤ موظفا منتدبون لأجل قصير من بعثات أخرى، كما أنها متعاقدة مع ١ ٧٠٢ فردا.

خامساً - نشر العملية المختلطة

١٥ - سبق أن أشرت في أحدث تقرير قدمته عن فترة الثلاثين يوما إلى أن العملية المختلطة وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، تعمل على تنفيذ خطة النشر المحسنة التي تهدف إلى تحقيق النشر بنسبة ٨٠ في المائة من القوام المأذون به للعملية المختلطة بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وتشكل هذه النسبة ١٥ ٣٠٠ فرد من أصل ١٩ ٥٥٥ فردا عسكريا، و ٣ ٠١٨ ضابطا من أصل ٣ ٧٧٢ من ضباط الشرطة، و ١٢ فردا من أصل ١٩ من وحدات الشرطة المشكلة. ويتطلب تحقيق هدف النشر هذا ما يلي: (أ) تناوب ١٠ كتائب مشاة منتشرة بالفعل وفق معايير الأمم المتحدة الخاصة بالقوام والمعدات؛ (ب) نشر الوحدات التمكينية الحيوية على سبيل الأولوية، وتشمل وحدات المهندسين، والنقل، ووحدات اللوجستيات المتعددة المهام، والوحدات الطبية؛ (ج) نشر ست كتائب مشاة جديدة (اثنان من إثيوبيا، واثنان من مصر، وواحدة من السنغال، وواحدة من تايلند) وسريتين جديدتين (من نيبال) في عام ٢٠٠٨؛ (د) نشر ١١ وحدة إضافية من وحدات الشرطة المشكلة في عام ٢٠٠٨.

١٦ - وتستند خطة النشر المحسنة هذه وتحقيق هدف النشر بنسبة ٨٠ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٠٨ إلى افتراض التعزيز الفوري للقدرة الهندسية للبعثة. ولبلوغ هذه الغاية، تُتبع استراتيجية متعددة الشعب، تتألف مما يلي: (أ) النشر المعجل لوحدات المهندسين؛ (ب) النقل المؤقت لقوام المهندسين ببعثة الأمم المتحدة في السودان إلى العملية المختلطة؛ (ج) طلب أن تقوم الجهات المساهمة بقوات في العملية المختلطة بتبديل سرية واحدة من كل

كتيبة وافدة بسرية مهندسين ذات قدرات هندسية خفيفة؛ (د) بناء قدرات شركات التشييد المحلية السودانية.

١٧ - وقد تسبب الهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة يوم ١٠ أيار/مايو في تأخير عمليات تناوب القوات الموجودة ونشر وحدات جديدة في دارفور. وطوال الفترة من ١٠ إلى ١٧ أيار/مايو، تكرر إغلاق المطارات في دارفور وتعطلت القوافل التابعة للعمليات المختلطة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية الأخرى في شمال دارفور. واتصلت الإدارة العليا للعمليات المختلطة بمسؤولي الحكومة في الخرطوم من أجل رفع القيود عن نقل المعدات الحيوية، وتلقت تطمينات برفع تلك القيود.

١٨ - ورغم هذه التحديات، اكتمل تناوب كتيبة جنوب أفريقيا بنجاح في ١٦ أيار/مايو. كما أكملت كتيبة نيجيرية التناوب في ٢٠ أيار/مايو، ولكن ليس وفقا لمعايير القوام الخاصة بالأمم المتحدة. وفي حادث مأساوي، لقي ٤٦ جنديا نيجيريا بعد عودتهم إلى الوطن في ٢٠ أيار/مايو، مصرعهم في ٢٢ أيار/مايو في شمال نيجيريا، عندما اصطدمت ناقلة وقود بقافلته العسكرية. وإنني لأعرب مرة أخرى عن عميق التعازي لأسرهم وعن كل الإحلال والتقدير لما قدموه من خدمات نبيلة لشعب دارفور.

١٩ - وبينما أدى تعطل حركة الانتقال إلى دارفور بعد الهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة في ١٠ أيار/مايو إلى إعاقة نشر القوات ووحدات الشرطة الوافدة، كان نشر الوحدات التمكينية الحيوية قد تأخر بالفعل لأن نقل المعدات من بورسودان إلى دارفور (١٤٠٠ ميل) يستغرق سبعة أسابيع في المتوسط. فعلى سبيل المثال، وصلت معدات سرية النقل المصرية إلى بورسودان في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، لكن لم يصل منها إلى نيالا (جنوب دارفور) حتى ٢٩ أيار/مايو، سوى ١٥ في المائة. وبالمثل، لم يصل إلى نيالا وقت صياغة هذا التقرير من معدات سرية اللوجستيات البنغلاديشية التي وصلت بورسودان في ٢١ شباط/فبراير سوى ١٤ في المائة. كما أن معظم معدات سرية المهندسين المصرية ما زالت في الطريق إلى الفاشر. وبناء على ذلك، يرجح أن يتأخر إلى تموز/يوليه نشر المفارز المتقدمة من سريتي النقل والمهندسين المصريين في الفاشر خلال الفترة المشمولة بالتقرير سوى سرية الإشارة المصرية.

٢٠ - ويرجع البطء في نقل المعدات من بورسودان إلى دارفور بدرجة كبيرة إلى انعدام الأمن، بالإضافة إلى عمليات التخليص الجمركي التي يمكن أن تستغرق شهرا كاملا، والعدد المحدود نسبيا من المتعهدين المحليين. وقد أصبحت، مؤخرا، تحركات القوافل التابعة للعمليات

المختلطة محفوفة بمزيد من المخاطر، حيث تم اختطاف بعض الحاويات والمركبات على الطريق السريع من الأبيض إلى دارفور وداخل دارفور نفسها، حسبما ورد بيانه في الفرع الثاني. وتتسبب أعمال قطع الطرق على طول خطوط الإمداد تلك في رفض المتعهدين المحليين نقل موجودات العملية المختلطة. وتجري العملية المختلطة تقييما من أجل استئناف النقل البري للمعدات عقب حادثة ١٠ أيار/مايو التي أسفرت عن تعطيل تحركات القوافل من الأبيض إلى دارفور.

٢١ - وفيما يتعلق بنشر كتائب المشاة، فإن معدات الكتيبة المصرية الأولى موجودة في الأبيض، ريثما يكتمل بناء المعسكر في أم كدادة (شمال دارفور). فقد تأخرت الأعمال الهندسية في أم كدادة التي كان يتوقع أن تبدأ في أوائل حزيران/يونيه، ويرجع ذلك في جانب منه إلى نقص معدات مناولة الشحنات لتفريغ الآلات الهندسية الثقيلة، اللازمة من أجل بدء تمهيد الأرض لبناء المعسكر. وإلى أن يكتمل بناء المعسكر، تخطط العملية المختلطة لنقل المعدات جوا من الأبيض ونشر المفزة المتقدمة من الكتيبة المصرية بحلول أوائل تموز/يوليه. ومعدات المفزة المتقدمة للكتيبة الإثيوبية الأولى في طريقها من الفاشر إلى كُلبُس (غرب دارفور). إلا أن الحكومة لم تخصص بعد الأرض اللازمة لتوسيع معسكر كُلبُس. وطلبت العملية المختلطة من الحكومة تخصيص الأرض في كُلبُس وسائر المواقع.

٢٢ - وبينما يتواصل نشر أول كتيبتين من مصر وإثيوبيا، تعتزم الأمم المتحدة المضي قدما في الاستعدادات لنشر الكتيبة التايلندية وسريتين من نيبال، استنادا إلى ما توصلت إليه مع الرئيس البشير أثناء انعقاد مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في داكار من تفاهم على نشر القوات التايلندية والنيبالية بعد أن تتم الكتيبتان الأوليان الإثيوبية والمصرية انتشارهما في دارفور. ولقد كتبت إلى الرئيس البشير في ٦ أيار/مايو لتأكيد هذا الاتفاق.

٢٣ - ولقد تأخر، أيضا، نشر وحدات الشرطة المشكلة. حيث وصلت معدات وحدة الشرطة المشكلة النيبالية إلى بورسودان في ١٨ شباط/فبراير، ولكن لم يصل من معداتها إلى نبالا، حتى يوم ٢٥ أيار/مايو، سوى ١١ في المائة. ووصلت معدات وحدة الشرطة المشكلة الإندونيسية إلى بورسودان في ٢٥ نيسان/أبريل، وأتمت السلطات الجمركية السودانية إجراءات التخليص الجمركي. إلا أن المعدات الإندونيسية لم تغادر إلى زمزم (شمال دارفور) بسبب حرق الشركات المحلية التي جرى التعاقد معها على نقل المعدات للعقد. وفي الوقت نفسه، يُتوقع أن تنتهي نيجيريا ومصر في الأسابيع المقبلة من الاستعدادات لنشر وحدتي الشرطة المشكلة التابعتين لهما في الجنيينة (غرب دارفور) وفي قريضة (جنوب دارفور) على

التوالي. كما أن شعبة الشرطة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام بصدد استعراض ما قدمته عدة بلدان أفريقية من عروض أولية لاختيار وحدات الشرطة المشكلة السبع المتبقية.

٢٤ - ومن أجل حل الاختناقات في انتقال المعدات من بورسودان إلى دارفور عن طريق الأبيض، تعمل الأمم المتحدة على زيادة قدرتها على نقل المعدات جواً من الأبيض إلى دارفور، كما تسعى لتحقيق إمكانية النقل الجوي المباشر للمعدات من البلدان المساهمة بقوات إلى دارفور على أساس كل حالة على حدة. وسيلازم استعمال طائرات كبيرة مثل أنتونوف-١٢٤ في نقل المعدات الهندسية الثقيلة جواً، وتوسع العملية المختلطة إلى الحصول على موافقة الحكومة على هبوط طائرات أنتونوف-١٢٤ في نيالا.

٢٥ - ولتحقيق النشر العاجل للعملية المختلطة لا بد أن تبدي استمرار تعاونها، بطرق من بينها على وجه الخصوص توفير الأرض والتخليص الجمركي السريع. فالمعسكرات القائمة في حاجة إلى التحسين، وفي بعض الحالات إلى التوسيع من أجل توفير مكان لإقامة القوات ووحدات الشرطة القادمة والمتناوبة، بما في ذلك في كُلبس للكتيبة الإثيوبية الأولى، وفي زمزم لوحدة الشرطة المشكلة الإندونيسية. كما يجب الحصول على أرض وإعدادها للمعسكرات الجديدة في كورما وصليلة وبرام وهابيلة وأم دخن. وأرسلت العملية المختلطة إلى الحكومة في طلبها المؤرخ ٩ أيار/مايو قائمة شاملة بالأرض اللازمة فيما مجموعه ٣٥ موقعا؛ ولم يرد بعد رد رسمي.

٢٦ - وتتولى شركة Pacific Architects and Engineers Incorporated الأعمال الهندسية الجارية لإنشاء معسكرات كبرى في الفاشر ونيالا وزالنجي والجنينة. ولكن هناك نوعاً من عدم اليقين من أنه سيتم إنجاز تلك الأعمال قبل نهاية العقد مع الشركة. ومن ثم هناك حاجة عاجلة للحفاظ على القدرة الهندسية للعملية المختلطة وزيادتها، حيث يُتوقع نشر المزيد من الوحدات في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. وفي هذا السياق، يجري نقل عناصر هندسية من بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى العملية المختلطة بصفة مؤقتة. وكجزء من هذا الجهد، أكدت الصين استعدادها لنقل عناصر من سرية المهندسين الصينية المنتشرة في القطاع الثاني لبعثة الأمم المتحدة في السودان (واو) إلى نيالا لفترة عمل قدرها ٩٠ يوماً، من المقرر أن تبدأ في أوائل تموز/يوليه.

٢٧ - واستمر التحقق المادي من أصول بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما أنشأت العملية المختلطة آلية للتنسيق من أجل التعامل مع مطالبات الأطراف الثالثة، بما في ذلك ترتيبات إيجار المواقع السابقة لمعسكرات البعثة آنفة الذكر، حيث يتنازع أفراد متعددون على ملكية الأرض في تلك المواقع. ويُتوقع إتمام تسليم المعدات

والأصول التي كانت تخص في السابق بعثة الاتحاد الأفريقي إلى العملية المختلطة بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٨، فيما يرجح أن تستمر لفترة أطول العناصر الأخرى من عملية تصفية تلك البعثة، بما في ذلك المسائل المتصلة بالأرض والمطالبات.

٢٨ - وفيما يتعلق بنشر الموظفين المدنيين، واصلت العملية المختلطة التركيز على تعيين موظفين أقدم في وظائف الدعم وفي الوظائف الفنية بالعملية. وبالتشاور مع الاتحاد الأفريقي، اختارت العملية المختلطة رئيسا للأركان، يتوقع أن يصل إلى دارفور بحلول أواخر حزيران/يونيه. كما حددت العملية المختلطة الموظفين الأقدم لشؤون الميزانية، والتدريب، والشؤون الإدارية، والجنسانية، الذين سيُنشرون في البعثة على سبيل الاستعجال. ولكن تعيين المدنيين لا يزال يشكل تحديا، حيث رفض العديد من المرشحين الدعوات لحضور المقابلات وعروض التعيين بسبب ظروف المعيشة والعمل القاسية في دارفور.

٢٩ - ورغم الجهود الجارية، لا يزال هناك نقص في القدرات الحيوية للبعثة، وهي تحديدًا ١٨ طائرة عمودية متعددة الاستخدامات، وست طائرات عمودية هجومية، ووحدة استطلاع جوي، ووحدة نقل متوسط، ووحدة نقل ثقيل، ووحدة لوجستيات متعددة المهام.

سادسا - العمليات التي تضطلع بها العملية المختلطة

٣٠ - على الرغم من القيود التي فرضتها الحكومة على حرية التنقل إثر الهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة في ١٠ أيار/مايو، واصلت العملية المختلطة الاضطلاع بأنشطة الدوريات والتحقيقات طوال الشهر المذكور. وقد قامت العملية المختلطة، في شهر أيار/مايو، بتسيير ٩٥٥ دورية لبناء الثقة، و ٨٤ دورية للحراسة، و ٩١ دورية إدارية، و ٦٤ دورية للتحقيق وذلك في جميع أنحاء دارفور، فضلا عن توفير الأمن للقوافل عند الطلب. وأوفدت العملية المختلطة، إضافة إلى ذلك، فريقا إلى أم سدر وشقيق كرو في شمال دارفور لتقييم آثار القصف الجوي الذي شنته الحكومة في ٤ أيار/مايو وأسفر عن مقتل ١٩ مدنيا. وقد تأخر إيفاد بعثتي التقييم إلى هاتين البلديتين لعدة أيام بسبب عدم تصريح الحكومة للعملية المختلطة بزيارة المنطقة. بيد أن البعثتين لاحظتا أن الماشية نفقت والممتلكات دمرت، بما في ذلك سوق بلدة شقيق كرو، وإن كانت إحدى مدارس المنطقة لم تدمر على نحو ما كانت قد أفادت به وسائل الإعلام.

٣١ - وفي القطاعين الجنوبي والغربي، نظمت العملية المختلطة تدريبا عن قيام المجتمعات المحلية بأعمال الشرطة لعدد ٣٨٨ شخصا من المشردين داخليا لإكسابهم المهارات الأساسية لفرض القانون والنظام في مخيمات المشردين داخليا. وقام بموازاة ذلك عنصر الشرطة في

العملية المختلطة بتوفير تدريب أساسي لقوات الشرطة الحكومية على مسائل حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. وتتسم هذه الجهود بأهمية بالغة بالنسبة لتحسين العلاقات بين قوات الشرطة والسكان المحليين التي لا يزال التوتر يشوبها. وفي ١٢ أيار/مايو، شنت الشرطة الاحتياطية المركزية هجوماً على مخيم للمشردين داخلها في طويلة بشمال دارفور إثر العثور على جثة ضابط شرطة سوداني قرب المخيم. وقامت الشرطة المحلية بإطلاق النار عشوائياً، ونهبت الأكواخ وأحرقتها ودمرت السوق الكائن بالمنطقة. وأسفر هذا الهجوم، حسب ما أوردت التقارير، عن مصرع اثنين من المدنيين، ونزوح ما يقرب من ٢٠.٠٠٠ شخص من ٢٤.٠٠٠ من سكان بلدة طويلة ومخيم المشردين داخلها بها. وتوجه عدة مئات من المشردين إلى مقر العملية المختلطة بطويلة التماساً للمأوى. ونسقت العملية المختلطة مع الوكالات الإنسانية عملية توفير المساعدة المؤقتة، فيما قامت بتكثيف الدوريات العاملة على مدار الساعة. وفي ١٨ أيار/مايو، بدأ هؤلاء المشردون داخلها في العودة إلى مخيم طويلة، وتواصل العملية المختلطة رصد الحالة عن كثب.

٣٢ - ويواصل كبار القادة في العملية المختلطة التحاور مع المسؤولين الحكوميين في الخرطوم من خلال اجتماعات تُعقد بانتظام. وكذلك تُعقد على مستوى القطاعات اجتماعات أسبوعية مع السلطات الحكومية المحلية لتناول المسائل الأمنية. وإضافة إلى ذلك، أقامت العملية المختلطة اتصالات منتظمة مع حركات التمرد في القطاعات الثلاثة.

٣٣ - وفي ٥ أيار/مايو، عقد الاتحاد المعني بالسودان اجتماعاً مغلقاً بشأن دارفور. جرى التركيز فيه على التصدي للحالة الإنسانية والأمنية في الإقليم. وشدد المشاركون على ضرورة التوصل إلى حل سياسي تتوافر فيه المصداقية وينبني على اتفاق سلام دارفور ويتمشى مع اتفاق السلام الشامل.

٣٤ - وأجري التعداد الخامس للسكان والمساكن في الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو. ووفقاً لما ذكره المكتب الحكومي للتعداد، لم تُجر عملية الإحصاء في أغلب الأراضي التي يسيطر عليها المتمردون والمناطق الخاضعة لجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي وأجزاء من جنوب دارفور لا يزال القتال دائراً فيها بين القبائل. ولم يشارك في عملية الإحصاء أغلب المشردين داخلها لعدم رغبتهم في أن يدخلوا التعداد وهم بالمخيمات. وتشير التقديرات الأولية للمراقبين الدوليين إلى أن نسبة ٢٥ في المائة من إجمالي مخيمات المشردين داخلها المنتشرة في جميع أنحاء دارفور والبالغ عددها ٨١ مخيماً شاركت في التعداد مشاركة كاملة فيما شاركت نسبة ١٠ في المائة مشاركة جزئية ولم تشارك نسبة تفوق الـ ٥٠ في المائة على الإطلاق.

سابعاً - العملية السياسية

٣٥ - رغم جهود الوساطة الجارية التي يبذلها المبعوثان الخاصان للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، يان إلياسون وسليم أحمد سليم، أكدت أحداث أيار/مايو أن الأطراف لا تزال تفتقر إلى الإرادة السياسية لوقف أعمال القتال وإجراء مفاوضات موضوعية. وفي أعقاب زيارة كل من المبعوثين لدارفور في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، واصل فريق دعم الوساطة المشترك العمل مع حكومة السودان وممثلي الحركات غير الموقعة على اتفاق سلام دارفور على عقد مشاورات غير رسمية بشأن المسائل الأمنية. وكان الغرض الرئيسي من المشاورات هو إقامة حوار جامع لكل الأطراف يتناول القضايا الأمنية وبالتالي إرساء أسس اتفاق لوقف أعمال القتال، ومد جسور الثقة فيما بين الأطراف. وقد وافق فصيلا الوحدة وعبد الشافي من حركة تحرير السودان على حضور تلك المشاورات، فيما أعرب كل من حركة تحرير السودان - فصيل عبد الواحد وحركة العدل والمساواة والجبهة المتحدة للمقاومة عن عدم استعداده للمشاركة في هذه المرحلة.

٣٦ - وسيواصل القائمون على الوساطة الحوار مع الأطراف لتحديد أفضل السبل للمضي قدماً. وعقد المبعوثان الخاصان، يان إلياسون وسليم أحمد سليم، في جنيف مشاورات غير رسمية مع شركاء إقليميين ودوليين يومي ٤ و ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وذلك لتقييم الحالة السياسية في ضوء الأحداث الأخيرة التي شهدتها الميدان ومناقشة سبل دفع عملية الوساطة إلى الأمام. ودعا المبعوثان الخاصان الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس إلى أقصى حد والامتناع عن القيام بأية أعمال عسكرية أخرى وإلى المشاركة في العملية السياسية. وشددوا أيضاً على الحاجة الملحة إلى تطبيع العلاقات بين تشاد والسودان وإلى إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وذلك مع التسليم بأهمية تناول الأبعاد الوطنية والإقليمية للتراع في دارفور بصورة شاملة.

٣٧ - واستمر كذلك التنسيق عن كثب بين فريق دعم الوساطة المشترك والعملية المختلطة واللجنة التحضيرية لعملية الحوار والتشاور بين أهالي دارفور من أجل إشراك فئات المجتمع المدني الدارفوري في مسائل عدة تتعلق بعملية السلام، وذلك من خلال اجتماعات منتظمة في الولايات الثلاث. وجرى تنفيذ أنشطة لبناء القدرات في بعض المناطق لتيسير مشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

ثامنا - الترتيبات المالية

٣٨ - أذنت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٢/٦٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بإنشاء حساب خاص للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور واعتمدت مبلغا قدره ٢٧٥,٧ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أي ما يعادل ١٠٦,٣ ملايين دولار شهريا، لإنشاء العملية المختلطة.

٣٩ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للعملية المختلطة حوالي ٦٨٤,٣ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ١٢٠,٩ مليون دولار.

٤٠ - ووفقا للفقرة ٥ (أ) من قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، سُدّدت تكاليف القوات بالنسبة لأفراد الوحدات الذين تم نشرهم في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٤١ - وفي ٥ حزيران/يونيه، اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الذي يوصي الجمعية العامة بالموافقة على ميزانية العملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وإجماليها ١,٥٩ بليون دولار.

تاسعا - ملاحظات

٤٢ - كان الهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة على أم درمان في ١٠ أيار/مايو تنبيها قويا إلى أن السلام في دارفور لا يزال بعيد المنال. وقد أعربت عن إدانتي لهذا العمل الذي قامت به الحركة. وعلى صعيد أعم، تعتبر أعمال العنف الجارية في المنطقة إشارة واضحة إلى أن الأطراف لا تزال تسعى إلى حل عسكري للتزاع بدلا من أن تلتزم بوقف لإطلاق النار وبإجراء مفاوضات سياسية. كما أن تلك الأعمال تعرقل نشر العملية المختلطة التي تكافح من أجل تنفيذ الولاية المنوطة بها، حيث تواصل تسيير الدوريات والقيام بعمليات حراسة وحماية قوافل المساعدة الإنسانية رغم الموارد المحدودة. وفي الوقت نفسه، بات الأفراد الذين جرى نشرهم لتقديم المساعدة إلى السكان في دارفور يتعرضون بصورة متزايدة لأعمال قطع الطريق المسلحة. وقد فقدت العملية المختلطة في الشهر الحالي ضابط شرطة أوغنديا، وتعرض العديد من العاملين بالمساعدة الإنسانية لسرقة سياراتهم أو للاختطاف. ولا تزال أجزاء من دارفور محرومة من وصول المساعدة الإنسانية إليها فيما توحى الأنباء التي تفيد بوجود نقص في الأغذية مع اقتراب موسم الأمطار بأن الحالة الإنسانية قد تشهد مزيدا من

التدهور. ولا بد أن تبذل جميع الأطراف قصاراها من أجل تيسير الوصول إلى المساعدة الإنسانية، وحماية المدنيين، والوقف الفوري لأعمال العنف الموجهة ضد من يقومون بتقديم المساعدة إلى سكان دارفور. وأكرر من جديد دعوتي إلى الأطراف كافة أن تلقي السلاح وتبدأ مشاورات موضوعية.

٤٣ - لقد تعلمنا على امتداد ستين سنة من العمل في مجال حفظ السلام أن العمليات التي نقوم بها يمكن أن تبلغ أقصى درجات الفعالية عندما تتوقف الأعمال القتالية وتوافق الأطراف على نشر عملية لحفظ السلام، والأهم من ذلك حينما يكون هناك اتفاق سياسي له مقومات البقاء يكون أساسا لسلام يمكن حفظه. والأحداث التي جرت في الفترة المشمولة بهذا التقرير تشهد بأنه لا وجود لأي من هذه الشروط في دارفور. فالقتال لا يزال مستمرا وأفراد العملية المختلطة معرضون للخطر والأطراف ليست مستعدة بعد للسعي إلى إيجاد حلول سياسية.

٤٤ - إن أي عملية لحفظ السلام، ولو كانت بحجم العملية المختلطة بكامل قوامها، لا تستطيع صنع سلام نيابة عن يوجدون في الميدان. ولن يتسنى الدفع عملية السلام قدما إلا مع التزام الأطراف بذلك. والهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة على أم درمان والقتال الذي لا تزال راحه تدور بين الجماعات المتمردة والحكومة والقوات المتحالفة معها أمران يستدل منهما على أن الأطراف ليست مستعدة لإجراء محادثات جدية. وقد يكون من الضروري، ونحن نواصل الضغط لاستئناف محادثات السلام، أن نقوم بإعادة تقييم لعملنا مع أطراف النزاع وذلك بالتشاور مع بلدان المنطقة ومع غيرها من الجهات الفاعلة ذات النفوذ لدى الأطراف ومؤيديها. وفي هذا السياق، يعكف الاتحاد الأفريقي مع الأمم المتحدة على تعيين كبير وسطاء مشترك سوف يضطلع في اعتقادي بمهام منصبه انطلاقا مما أنجزه مبعوثا المنظمين الخاصان، يان إلياسون وسليم أحمد سليم، ويلعب دورا محوريا في إعادة إحياء عملية الوساطة.

٤٥ - وفيما يستمر القتال في دارفور، ستدخل العملية السياسية الوطنية في السودان، مع اكتمال التعداد الخامس للسكان والمساكن، مرحلة حاسمة من مراحل التحضير للانتخابات. وما لم تتحسن الحالة الأمنية في دارفور وتكن الأطراف مستعدة للمشاركة في انتخابات عام ٢٠٠٩ وفي العملية التالية لها المفضية إلى الاستفتاء المزمع إجراؤه في عام ٢٠١١، فقد لا تسنح الفرصة لتمثيل سكان دارفور والتعبير عن وجهات نظرهم في سياق هاتين الفرصتين التاريخيتين المنبثقتين من اتفاق السلام الشامل والراميتين إلى تشكيل إطار العمل السياسي المقبل في السودان.

٤٦ - ووجود عملية حفظ سلام فعالة في دارفور ليس ضمانا لتحقيق السلام والاستقرار في السودان وفي المنطقة إلا أن هذا الأمر من شأنه أن يساهم مساهمة كبيرة في بلوغ تلك الغاية. ولكي يتسنى تحقيق الأهداف المتعلقة بنشر العملية المختلطة والمقرر بلوغها بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، من الأهمية بمكان أن تواصل الحكومة تقديم الدعم للعملية بسبل منها التعجيل بتوفير الأراضي وخدمات التخليص الجمركي. وسيكون امتثال الحكومة امتثالا تاما لاتفاق مركز القوات المبرم مع العملية المختلطة، بما في ذلك ما يتعلق منه بمسألة حرية التنقل، أمرا ذا أهمية قصوى. وسيكون من الحيوي كذلك توافر الدعم للنقل المؤقت لعناصر هندسية من بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى العملية المختلطة.

٤٧ - وعلاوة على ذلك، تتوقف فعالية عمليات حفظ السلام إلى حد كبير على التزام الدول الأعضاء بتوفير الموارد المطلوبة. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن خالص تقديري لجميع البلدان المساهمة بقوات ووحدات شرطة والجهات المانحة كافة، بما فيها مجموعة أصدقاء العملية المختلطة، لتقديمها الدعم المستمر إلى العملية المختلطة. وأود أيضا أن أحث الدول الأعضاء المساهمة بوحدات من المقرر نشرها في عام ٢٠٠٨ على أن تقوم دون إبطاء بتقديم القوائم النهائية للمعدات إلى إدارة عمليات حفظ السلام لتسهيل تنفيذ ترتيبات النشر المعقدة.

٤٨ - وفي غضون ذلك، ستواصل الأمانة العامة العمل مع العملية المختلطة والدول الأعضاء وحكومة السودان للتعجيل بوصول القوات ووحدات الشرطة. وسأعمل على توسيع نطاق قدرة العملية المختلطة على الاستيعاب عن طريق: زيادة القدرة الهندسية في البعثة؛ والاتفاق مع الحكومة على تعزيز الترتيبات الأمنية للنقل البري للمعدات وغيرها من أصول العملية المختلطة وهو أمر حيوي، ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في السودان؛ وإقامة جسر جوي بين العبيد ودارفور لنقل المعدات ذات الأولوية؛ ودراسة إمكانية النقل الجوي للمعدات من البلدان المساهمة بقوات ووحدات شرطة إلى دارفور؛ والسعي لدى الحكومة إلى التعجيل بالتخليص الجمركي، وتوفير الأراضي، والتصريح للعملية المختلطة بالتحليق ليلا واستعمال طائرات كبيرة لنقل المعدات الهندسية الثقيلة.

٤٩ - إن السلام في دارفور مرتبط ارتباطا وثيقا بالسلام والاستقرار في المنطقة، وتدهور العلاقات بين السودان وتشاد أمر يثير قلقني. وإنني أحث حكومتي البلدين على الوفاء بالتزامهما بموجب اتفاق داكار واستئناف مشاركتها في اجتماعات فريق الاتصال. كما أهاب بالدول الأعضاء الأخرى أن تعمل على تيسير إقامة حوار بناء بين السودان وتشاد. وأود أن أنوه إضافة إلى ذلك بالزيارة التي قام بها إلى المنطقة في الوقت المناسب،

رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، جان بينغ، ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، السيد رمضان العمامرة، والتي جاءت بعد فترة وجيزة من الهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة في ١٠ أيار/مايو. ففي ١٨ أيار/مايو، قام رئيس الاتحاد الأفريقي ومفوض الاتحاد للسلام والأمن بأول زيارة لهما إلى دارفور بصفتيهما الجديدتين. وإنني أغتنم هذه الفرصة للاعتراف بالدور الهام الذي يواصل الاتحاد الأفريقي الاضطلاع به من أجل إيجاد تسوية سلمية للنزاع في دارفور، وتطبيع العلاقات بين تشاد والسودان، وفي الجهود الجارية للتعميل بالنشر الكامل للعملية المختلطة.

٥٠ - وختاماً أود أن أعرب عن قلقي البالغ إزاء ما يتردد عن عدم تعاون الحكومة مع ممثل الادعاء بالمحكمة الجنائية الدولية على نحو ما أفيد به مجلس الأمن في ٥ حزيران/يونيه. وأحث الحكومة على الامتثال لالتزاماتها الدولية والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، حيث أنني مقتنع بأنه لا يمكن إحلال سلام مستدام دون تحقيق العدالة. فليس من المقبول أن يفلت من العقاب مرتكبو الجرائم الخطيرة المقتربة في دارفور.